# اقتصاد

### منهجية لزيادة فاعلية لجنة إعادة الإعمار

## معايير جديدة لمنح التعويضات عن الأضرار للمنشآت الإنتاجية والأشخاص

**الوطن**

ناقشت لجنة إعادة الإعمار المعنية بتأهيل المناطق المحررة من الإرهاب والتعويض على المتضررين خطتها للمرحلة المقبلة في ظل توسع رقعة الانتصارات التي تحققها قواتنا المسلحة، كما أجرت تقييماً للمشاريع المنفذة والدور المطلوب لتمويل مشاريع إعادة الخدمات إلى المناطق المحررة من الإرهاب بما يؤمن عودة الأهالي إلى مدنهم وقراهم وأولويات تنفيذ المشاريع.

وتقرر في اجتماع اللجنة الذي عقد أمس برئاسة عماد خميس رئيس مجلس الوزراء آلية عمل اللجنة ومهامها الأساسية وفق منهجية جديدة لتكون بفاعلية أكبر في المرحلة المقبلة، واعتماد الأسس والمعايير لتنفيذ المشاريع بما يتوافق ويتكامل مع الإنفاق الاستثماري للوزارات.

وذكر بيان لمجلس الوزراء (تلقت «الوطن» نسخة منه) أنه تم خلال السنوات الثلاث الماضية المساهمة من لجنة إعادة الإعمار في إعادة الخدمات إلى المناطق المحررة من الإرهاب، إضافة إلى المساهمة من الموازنات الاستثمارية للوزارات.

ولدعم الشركات العامة الإنشائية بما يمكنها من الاستمرار في تنفيذ المشاريع الخدمية المدرجة ضمن خطتها، اعتمدت اللجنة آلية تسديد شهرية للشركات للمشاريع الخدمية المنفذة في المناطق المحررة من الإرهاب حتى منتصف الربع الأول من العام الجاري (٢٠٢٠).

ووافقت اللجنة على الاستمرار في منح التعويضات عن الإضرار للمنشآت الإنتاجية والأشخاص، على أن يتم وضع معايير وأسس جديدة يتم بموجبها منح هذه التعويضات ليتم اعتمادها في مجلس الوزراء، وتم تكليف اللجنة التنسيق مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي والمصارف العاملة لوضع آلية لتقديم قروض بفوائد مخفضة من حساب اللجنة لأصحاب الممتلكات المتضررة أفراداً وشركات، بالتوازي مع استمرار الحكومية في إعادة إعمار المنشآت العامة المتضررة على مستوى كافة المحافظات.

وبيّن وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن الغاية من عمل اللجنة عودة المهجرين إلى مناطقهم التي حررها الجيش العربي السوري بعد تأمين البنى التحتية من مدارس ومستوصفات وخدمات وطرقات وصرف صحي وكهرباء ومياه.

وذكر مخلوف أن توجيه مخصصات اللجنة واعتماداتها يكون وفق الأولوية ولتنعكس مباشرة على الخدمات العامة والمواطن الذي تضرر من فعل الإرهاب.

### مدير المخابز لـ«الوطن»: انخفاض تهريب الدقيق التمويني بعد تطبيق مواعيد العمل الجديدة

## مسؤول يقترح توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية لإيصال الدعم لمستحقيه!!

**علي محمود سليمان**

صرح مدير عام المؤسسة السورية للمخابز جليل إبراهيم لـ«الوطن» بأنه تم الحدّ بشكل جيد من حالات تهريب الدقيق التمويني من المخابز بعد إلزامها بمواعيد العمل الجديدة، إذ أصبحت ضبوط تهريب الدقيق أقل من السابق.

وأوضح إبراهيم أن منع تهريب الدقيق بشكل نهائي يحتاج إلى تكثيف جهود المراقبة، إذ يقوم بعض أصحاب المخابز بنقل الدقيق إلى منازلهم أو مستودعات قريبة من المخابز، ليقوموا بالتصرف به في وقت لاحق، ويجري العمل على ضبط جميع هذه الحالات.

ولفت إلى أن الازدحام أمام المخابز أصبح أقل وذلك بدليل أن عدد من المخابز في دمشق أصبحت تغلق باكراً، حيث يبدأ العمل من الساعة ٦ صباحاً وينتهي في ١٢ ليلاً، ولكن عدداً من المخابز أصبحت تغلق في العاشرة مساءً لعدم وجود طلب من المواطنين، مشيراً إلى أن من يشتري ربطة الخبز بـ١٥٠ ليرة سورية من الباعة الواقفين أمام الأفران هو من شجعهم على رفع سعره، لكن لو امتنعت الناس عن الشراء من الباعة وتوجهوا إلى المخابز مباشرة لشراء احتياجهم من الخبز فإن ذلك سوف يحدّ من تحكم الباعة الجوالين بأسعار الخبز.

وفي الموضوع ذاته بيّن مدير السورية للمخابز أن مقترح إقامة أكشاك لبيع الخبز في الأحياء السكنية مرتبط بالمحافظة، إذ إن أي إقامة كشك لبيع الخبز تحتاج لدراسة جدوى اقتصادية، والمؤسسة السورية للمخابز ذات طابع اقتصادي وليس خدمياً، وبائع الكشك مطلوب منه بيع ٦٠٠ ربطة يومياً ليحصل على راتبه، فالكشك لا يبيع لوحده، فهو يحتاج إلى بائع وإيصال الكهرباء وسيارة لإيصال الخبز وسائق للسيارة وعمال للتحميل، وأجور هؤلاء ستحمل على الأكشاك لتصبح رابحة وبالتالي، الكشك إن لم يحقق مردود تشغيله فلا جدوى من إقامته.

وفي السياق ذاته رأى مصدر مسؤول أن أفضل حلّ لإيقاف تهريب الدقيق التمويني بشكل نهائي هو توزيع الخبز عبر البطاقة الذكية، وذلك للقضاء على بؤر الفساد التي تتاجر بالدقيق التمويني وتستفيد من سعره المدعوم، حيث يسلّم طن الدقيق التمويني للمخبز بسعر ٢٠ ألف ليرة سورية بينما يهرب ويباع بسعر ٢٠٠ ألف ليرة سورية، أي بتحقيق ربح ١٨٠ ألف ليرة سورية، وهي تجارة رابحة جداً ومغرية لضعاف النفوس، بينما رفع الدعم يمنع تهريبه حيث يصبح سعر الدقيق يعادل سعره في الأسواق ما يجعل تهريبه غير مجد للربح.

وبيّن المصدر لـ«الوطن» أن مبلغ دعم الخبز يصل يومياً لحوالي المليار ليرة سورية، أي بحوالي ٣٦٠ مليار ليرة سورية سنوياً، وهو مبلغ ضخم يمكن إعادة توزيعه للمستحقين الحقيقيين، من خلال إيصال الدعم للفقراء ومن يحتاجون الدعم، ورفعه عمن كانت أوضاعهم المادية جيدة فمن يملك عقارات ومشاريع لا يحتاج إلى مبلغ الدعم للخبز، ومن الممكن تحويل الدعم للمحتاجين عبر توزيع مخصصاتهم عبر البطاقة الإلكترونية لهم فقط.

## الازدحام أمام صالات «السورية للتجارة» إلى ازدياد.. ومواطنون يشتكون عدم حصولهم على الزيت.. والمدير يبرر

**حسن العبودي**

اشتكى العديد من المواطنين عدم توفر عبوات سعة ليتر واحد من مادة الزيت في بعض صالات المؤسسة السورية للتجارة، واقتصارها على عبوات ٤ ليتر، ما أدى إلى حرمانهم من مخصصاتهم، كونهم يستحقون ليتر أو ليتري زيت.

وأكد مدير فرع السورية للتجارة في دمشق يوسف عقلة تلك الحالة، مبيناً لـ«الوطن» أن السبب في ذلك هو دراسة في السورية للتجارة جاءت بهدف تخفيف الحمل على المواطنين ممن يستحقون ٤ ليتر، وعليه تم تزويد الصالات بهذه العبوات بنسبة ١٥ بالمئة من مجمل الكمية المخصصة لهم، لكن ما حصل أن عدداً كبيراً من المواطنين فضلوا أخذ ٤ عبوات سعة ليتر واحد بدل عبوة ٤ ليتر واحدة، ما تسبب في انخفاض عدد عبوات الليتر، مؤكداً أنه تم زيادة كميات العبوات الليتر في الصالات لتجاوز الأمر وضمان حصول كل مواطن على مستحقاته كاملة من دون أي نقص، في أي مادة توزع على البطاقة الذكية.

من جهة أخرى، بين عقلة أن سبب ازدياد مظاهر الازدحام أمام بعض الصالات ناجم عن اكتظاظ المناطق بالمواطنين، وخاصة الموظفين، في الصالات وسط دمشق، مؤكداً أن كل الصالات التي تعاني ازدحاماً يتم إرسال سيارة جوالة إليها للمساعدة لتخفيف الضغط، مؤكداً أن السورية للتجارة قادرة على إرسال سيارتين، لكن أحياناً طبيعة المنطقة الجغرافية لا تستوعب سيارتين، مشيراً إلى أن فروع دمشق تخدم العديد من المواطنين غير القاطنين في دمشق كريف دمشق والوافدين إلى دمشق من محافظات أخرى.

وبين عقلة أن فرع السورية للتجارة في دمشق سوف يبدأ اليوم بزيادة عدد السيارات الجوالة، بحيث يصبح لديه ٦ سيارات جوالة لبيع المواد المدعومة بعد أن كانت ٣ سيارات، مؤكداً أنه من الأمس تم تأمين السيارات الجديدة، لكن الأمر يحتاج ٢٤ ساعة ريثما يتم التنسيق بين السورية للتجارة وشركة «تكامل» من أجل تجهيز السيارات بالأجهزة اللازمة، وتجهيز الأجهزة بحد ذاتها من الناحية البرمجية، موضحاً أن هذه السيارات سوف تعمل حتى وقت الظهيرة على توزيع المواد وبعد الظهر تقوم بشحن المواد إلى الصالات.

ولم يستبعد عقلة إضافة أي مادة جديدة إلى البطاقة الذكية بغض النظر عن المواد المزمع إضافتها إلى البطاقة من سمون ومتة ومعلبات، مطلع الشهر القادم، مشيراً إلى أن إضافة أي مادة تتم بناءً على دراسة لرغبة المواطنين بالحصول عليها.

وكان معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك رفعت سليمان قد صرح في وقت سابق للوطن حول إمكانية زيادة كميات المواد الأساسية المدعومة، وإدخال مواد جديدة تضاف للمواد المباعة عبر البطاقة الذكية.

## اجتماع يضم صناعيي حلب ونواب الحاكم في «المركزي»

**هناء غانم**

وافقت اللجنة الاقتصادية أمس الأول على طلب الصناعيين الراغبين باستيراد آلاتهم وخطوط إنتاجهم بإعفائهم من دفع المؤونة ٤٠٪ المحددة بالقرار ٩٤٤، وذلك لمساعدتهم على إتمام منشآتهم بأقل التكاليف وسرعة إنجازها، مع التنويه إلى أن أحقية الإعفاء من المؤونة يجب أن تكون من حق الصناعي الذي يقوم بعملية الاستيراد لمرة واحدة لآلاته وخطوط الإنتاج عند تأسيس منشأته، مع التأكيد على استثناء الآلات الصناعية المستوردة من مضمون القرار ٩٤٤ الخاص بالمؤونة.

وكشف عضو في مجلس إدارة غرفة صناعة حلب لـ«الوطن» عن انعقاد اجتماع أمس في المصرف المركزي بين نواب الحاكم وأعضاء من غرفة صناعة حلب لمناقشة العديد من القضايا، حيث تم طرح موضوع استلام حوالات القطع الأجنبي بالدولار من ٥٠٠٠ دولار فما فوق لكل صناعي عن طريق ٩ شركات مرخصة أصولا، أما إذا كانت تحت ٥ آلاف دولار فيتم استلامها بالليرة السورية.

كما تمت مناقشة موضوع تمويل المستوردات الذي لم يبت فيه، كذلك تم طرح موضوع إقامة بنك مشترك سوري روسي للتعامل بالعملات الوطنية.

وتم بحث إمكانية استفادة الصناعي الذي يقوم بتركيب آلات وخطوط إنتاج مستوردة لمصلحة منشأته الصناعية المرخصة من الدعم الذي تقدمه هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات، بما يعادل قيمة الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى المسددة عند الاستيراد.

كما تمت مناقشة قرار لجنة إدارة مصرف سورية المركزي القاضي بالسماح للمصدر بيع القطع الأجنبي الناجم عن التصدير إلى المصرف المركزي شريطة أن يكون القطع الأجنبي الناجم عن التصدير مدخلاً عبر المنافذ الحدودية وفق قرارات مجلس النقد والتسليف النافذة بهذا الخصوص أو الشحن عن طريق شركات الصرافة، وأن يتم شراء القطع الأجنبي الناجم عن التصدير وفقاً لنشرة السعر التفصيلي الصادرة عن مصرف سورية المركزي مضافاً إليها حوافز دعم تصدير بمقدار ١٥٪ بتاريخ تنفيذ عملية الشراء، كما يمنح المصدر الذي قام ببيع القطع الأجنبي الناجم عن التصدير لمصرف سورية المركزي الأولوية في تمويل مستورداته لعملية تمويل المستوردات، وبما يعادل ضعفي قيمة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير والذي قام ببيعه لمصرف سورية المركزي بما لا يتعارض مع أحكام تمويل المستوردات.

### مدير «بحوث الطاقة» لـ«الوطن»:

## على المصارف دعم الطاقات المتجددة ومنح قروض لمشاريعها

**الوطن**

صرح مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة يونس علي لـ«الوطن» أنه بعد اعتماد الإستراتيجية الوطنية للطاقات المتجددة من الحكومة وضعت وزارة الكهرباء بالتنسيق مع كل الجهات المعنية برنامجاً زمنياً وتنفيذياً لتشكيل لجان من جميع الجهات المعنية لمتابعة تنفيذ هذه الخطوات المحددة في الإستراتيجية، وبدأت وزارة الكهرباء بتشكيل فرق العمل واللجان، وتمت إقامة ورشة عمل مع وزارتي الموارد المائية والزراعة للاستفادة من موضوع ضخ المياه بالاستفادة من الطاقة الشمسية والاستفادة من المخلفات الحيوانية لإنتاج الغاز الحيوي.

وبين أنه سيكون هناك ورشة عمل مع الصناعيين قريباً بهدف الاطلاع على الآليات اللازمة لاستفادة الصناعيين من الطاقات المتجددة في منشآتهم، مبيناً أن ورشات العمل سوف تشمل كل القطاعات الاقتصادية وليس فقط الصناعة والموارد المائية والزراعة.

ولفت إلى وجوب أن يكون القطاع المصرفي داعماً لهذه الإستراتيجية من خلال منح قروض للصناعيين والمزارعين وغيرهم، وأن يكون هناك آليات لتمويل هذه المشاريع وإقراضها بآلية متفق عليها، وأن يكون هناك موافقة من الحكومة على هذه الآلية.

وبين أن موضوع الطاقات المتجددة بدأ يتبلور ويوضع له برامج تنفيذية في سورية منذ العام ٢٠٠٣، موضحاً أن الاستفادة من المصادر المتاحة من الطاقات المتجددة في أي بلد يلزمه توفر عوامل عدة، منها إجراء دراسات ومسوحات لتقييم الكمون المتاح من كل مصدر من مصادر الطاقة، لافتاً إلى أن هناك ثلاثة أنواع رئيسة من مصادر الطاقات المتجددة في سورية هي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية، وهي الطاقة الكامنة في المخلفات الحيوانية والنباتية والآدمية والقمامة والنفايات الصلبة بكل أنواعها.

ونوه بأنه وفقاً للدراسات التي أنجزت في وزارة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩ تبين أن لدى سورية كموناً جيداً من الطاقات الشمسية وطاقة الرياح وطاقة الكتلة الحيوية، مشيراً أنه في عام ٢٠٠٤ و٢٠٠٦ قامت وزارة الكهرباء بإنشاء ١٧ محطة لقياس سرعة الرياح في المناطق الواعدة ريحياً حسب الاطلس الريحي الصادر في ١٩٩٤، وتم قياس ورصد سرعات الرياح في هذه المناطق لمدة سنتين، وتم أخذ هذه البيانات وتحليلها ورصدها واستنتاج وتقييم الكمون الريحي في هذه المناطق، التي بينت أن هذه المناطق تمتلك كموناً جيداً لإنشاء مزارع ريحية لتوليد الطاقة الكهربائية، وأنجزت الدراسات والجدوى الاقتصادية لهذه المواقع، وبالتالي أصبح هناك مواقع محددة جغرافياً لتموضع هذه المشاريع، منوهاً بأن حملة القياسات والتحاليل هذه أنجزتها وزارة الكهرباء من خلال المركز الوطني لبحوث الطاقة في عام ٢٠٠٩ وأصبحت المواقع جاهزة للتنفيذ، وبناء على هذه الدراسات بدأت وزارة الكهرباء منذ عام ٢٠٠٩ بالإعلان عن أول مزرعة ريحية في منطقة السخنة باستطاعة ١٠٠ ميغاواط على أساس مبدأ التشاركية، بحيث يكون هناك شركات مؤهلة تنفذ هذا المشروع ومن ثم تقوم وزارة الكهرباء بشراء الكهرباء بأسعار تنافسية، وكان هناك خطوات في هذا المجال، كذلك أعلن المركز الوطني لبحوث الطاقة في عام ٢٠١٠ عن مزرعة ريحية تجريبية ريادية في منطقة قطينة في حمص باستطاعة ٥٠ ميغا واط، وتقدم لهذا المشروع مجموعة من الشركات العالمية المتخصصة وتم الإحالة للتعاقد مع إحدى الشركات الأوروبية في بداية ٢٠١١ لكن مع بداية الحرب الإرهابية على سورية فإن الشركات التي تقدمت بعروضها حينها لتنفيذ هذه المشاريع انسحبت وامتنعت عن استكمال الإجراءات وهذان المشروعان لم توافق وزارة الكهرباء على إنشائهما واستثمارهما.

## حصوية لـ«الوطن»: بطاقة ذكية للغاز الصناعي قريباً والتوزيع بحسب المتاح

**رامز محفوظ**

صرّح مدير عام الشركة السورية لتخزين وتوزيع المواد البترولية «محروقات» مصطفى حصوية لـ«الوطن» بأنه يتم حالياً تدقيق كميات الغاز الصناعي التي يتم توزيعها على المعتمدين من خلال محاضر التنفيذ، بمعنى أنه عندما يتم إعطاء معتمد على سبيل المثال خمسين أسطوانة غاز صناعي؛ يجب أن يحضر لشركة محروقات محضر تنفيذ موقّع من كل فعالية اقتصادية بعدد الاسطوانات التي تم تسليمها لها، مع توقيع وختم الفعالية ورقم جوال صاحبها بحيث يتم تدقيقها.

ولفت إلى أنه على الرغم من محاضر التنفيذ والإجراءات والورقيات، فإنه يتم تجاوز هذه الأمور حالياً والتلاعب بها من قبل المعتمدين، مشيراً إلى أنه تم البدء حالياً بأتمتة العملية بشكل مشابه لأتمتة اسطوانات الغاز المنزلي.

وبين بأن شركة المحروقات اجتمعت مؤخراً مع معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك جمال شعيب، ويتم حالياً تشكيل لجنة مختصة من وزارة الداخلية وحماية المستهلك ومن المحافظة وشركة محروقات لحصر الفعاليات الاقتصادية ومعرفة عددها، مبيناً أن اللجنة ستقوم بجولات على الفعاليات الاقتصادية الموجودة عناوينها لدى شركة محروقات، وسوف تنفذ كشفاً حسياً لكل فعالية، وسوف تحدد حاجتها الفعلية، ومن ثم سيتم منحها بطاقة ذكية، ويتم شحن البطاقة والتوزيع لهذه الفعاليات بحسب الإمكانات المتاحة لدى شركة محروقات، بمعنى أنه من الممكن أن يتم إعطاء الفعالية حاجتها من الغاز الصناعي بشكل كامل إذا كان هناك إمكانية، وإذا لم يكن هناك إمكانية فسوف لن يتم إعطاؤها حاجتها بالكامل.

وأشار إلى أنه سابقاً كانت بعض الفعاليات تأخذ حاجتها بشكل كامل وفعاليات أخرى تأخذ ٥ بالمئة من حاجتها، وفعاليات لا تأخذ، وبالتالي فإنه بعد تطبيق نظام توزيع الغاز الصناعي عبر البطاقة الذكية إذا كانت كميات الغاز الصناعي متوافرة وكافية فسيتم توزيع الغاز الصناعي لهذه الفعاليات بشكل كامل، وفي حال النقص في الكميات من الممكن تخفيض نسبة التوزيع على كامل الفعاليات وبالتساوي بنسبة ٢٠ أو ٢٥ بالمئة.

وأوضح أنه بمجرد انتهاء اللجنة من عملها، إتمام عمليات الكشف الحسي على جميع الفعاليات الاقتصادية الموجودة في المحافظات؛ سوف تصدر آلية توزيع الغاز الصناعي عبر البطاقة الذكية، ومن ثم سيتم منح كل فعالية اقتصادية بطاقة ذكية محدداً فيها الكمية التي تستحقها، ويتم تفعيلها والتوزيع بحسب الوضع المتاح والكميات المتوافرة من الغاز الصناعي، بحيث تصبح هناك عدالة في التوزيع والكمية الموجودة تحصل على حصتها منها جميع الفعاليات الاقتصادية، مشيراً إلى أنه بعد تطبيق نظام توزيع الغاز الصناعي عبر البطاقة الذكية لم يعد باستطاعة أي معتمد إعطاء أي أسطوانة غاز صناعي إلا من خلال البطاقة التي ستساهم في ضبط عملية توزيع الغاز الصناعي.